توقع ارتفاع مبيعات الديون بالعملة الصعبة التي تصدرها الدول النامية

«مورجان ستانلي»: أبوظبي والكويت تعقدان صفقات كبيرة بعد توقف في 2018

توقع بنك مورجان ستانلي عودة مبيعات الديون بالعملة الصعبة التي تصدرها الدول النامية للارتفاع هذا العام بعد سنة صعبة على الأسواق الناشئة في 2018، وذلك بقيادة طروحات جديدة من الشرق الأوسط، خاصة من السعودية.

وقال سيمون ويفر الخبير الاقتصادي لدى مورجان ستانلي في توقعات البنك الائتمانية السيادية للأسواق الناشئة لعام 2019 إن إجمالي الإصدارات بالعملة الصعبة من المتوقع أن يرتفع إلى 158 مليار دولار في عام 2019، بزيادة 15% عن عام 2018، لكن سيظل دون المستوى القياسي المباع في 2017 البالغ 674 مليار دولار. وكتب ويفر يقول إن من بين المصدرين، من المرجح أن تظل السعودية وإندونيسيا من الكبار، وتوقع أن تصدر كل منهما إصدارات بأكثر من 10 مليارات دولار.

وقد تخرج أبوظبي والكويت بصفقات كبيرة بعد توقف في عام 2018، وإن كانت الأرجنتين ستظل خارج السوق بعد صفقتها الكبيرة التي بلغت قيمتها 9 مليارات دولار في عام 2018.

وأعلنت أوزبكستان وبنين في الوقت ذاته رغبتهما في بيع سندات بالعملة الصعبة. وتوقع مورجان ستانلي نمو حصة الدول المصدرة النفط بين مصدري الديون السيادية من جديد، لتصل إلى ما يزيد قليلا عن نصف إصدارات 2019 مقارنة مع نحو الثلث في الفترة من عامي 2013 إلى 2015.

ثلاثة من كل أربعة منظمات لم تتبنى الخدمات السحابية

دراسة لـ «مايكروسوفت» تكشف عن الاستراتيجيات الرقمية خلال 2019

كشفت دراسة استقصائية أجرتها مايكروسوفت أن ما يقرب من ثلاث منظمات من بين كل أربع مؤسسات في منطقة الخليج والشرق الأوسط لم يقوموا بنقل ملكياتهم الرقمية وعملياتهم التقنية إلى الحوسبة السحابية ، ولكنهم بصدد التخطيط للمضي قدماً نحو اعتماد هذه الخطوة في عام 2019 ، كانت هذه النتيجة واحدة من العديد من النتائج التي أظهرها بحث مايكروسوفت الخاص بـ«التحول الرقمي في الشرق الأوسط لعام 2019» ، والذي تضمن مخططات واستراتيجيات الأعمال في المنطقة ، وكذلك آثار التغيرات التكنولوجية على الوكالات الحكومية داخل المنطقة.

وشارك في المسح أكثر من 1300 من صناع القرار في تكنولوجيا المعلومات من جميع أنحاء الشرق الأوسط ، حيث صرح (48%) من المشاركين في الاستبيان أن منظماتهم لم تنقل بعد عملياتها التقنية بشكل عام إلى الحوسبة السحابية ، ولكن أكد أكثر من (73%) بأن التقنية السحابية ضمن أولى مخططاتهم في هذا العام.

ومع توجهات الحكومة نحو استراتيجية التحول الرقمي وتقنيات مثل الذكاء الاصطناعي كشف ذات البحث أن اثنين من كل خمس مؤسسات في الشرق الأوسط بنسبة (39%) قاموا فعلياً بتبني حلول الذكاء الاصطناعي ، بينما أكد أكثر من الثلث بنسبة (37%) أنهم ينوون اعتماد هذه التقنية في عام 2019 ، وأوضحت الدراسة أن الشركات أصبحت أكثر جرأة فيما يتعلق بتوفير ميزانية مخصصة لإعتماد تقنية الذكاء الاصطناعي ، حيث تخطط حوالي (72%) من الشركات بتخصيص ميزانية لإنفاقها على الذكاء الاصطناعي في هذا العام.

كما كشفت النتائج المتعلقة بالأمن الإلكتروني أن حوالي 63% من المشاركين بالاستبيان صرحوا بأن شركتهم قد خسرت مستوى الإنتاجية أو فقدت بيانات مهمة من خلال الهجمات الإلكترونية الضارة التي تعرضت لها في عام 2018 ، في حين أكد (46%) من هؤلاء الضحايا أنهم تأثروا عدة مرات من تلك الهجمات ، وقد أبلغ واحد من كل 10 ضحايا عن حوادث متكررة ومماثلة بلغت مرة في الأسبوع أو أكثر.

قال إحسان عنبتاوي مدير العمليات والتسويق لدى شركة مايكروسوفت الخليج «ما نستخلصه من جميع هذه النتائج هو حاجة المنطقة إلى سحابة موثوقة وآمنة وذكية تلبي كافة احتياجاتها ، وتساهم عناصر مهمة حالياً في دفع المنظمات نحو تبني الحوسبة السحابية مثل مخاوف الأمن الإلكتروني وارتفاع ميزانيات تكنولوجيا المعلومات ، فضلاً عن الرغبة في تطوير أنظمة رقمية ذكية تعمل على تلبية احتياجات الشركات في الوقت الفعلي.

وقد أظهر تقرير حديث لشركة IDC للأبحاث أن الحوسبة السحابية ومنظومة مايكروسوف المتكاملة سيوفران أكثر من 520,000 فرصة عمل في أقليم الشرق الأوسط وأفريقيا على مدى السنوات الخمس المقبلة ، والأهم من ذلك أظهر البنك الدولي مؤخرًا في دراسة له بأن كل وظيفة تقنية يتم إنشاؤها عالميًا ، من شأنها أن تساهم بتوليد 4.3 وظيفة أخرى عبر مختلف القطاعات.

سعيًا لأن تصبح بنكاً دولياً رائداً بحلول عام 2030

QNB ينفذ المنصة الإلكترونية للخدمات المصرفية لشركة iGTB

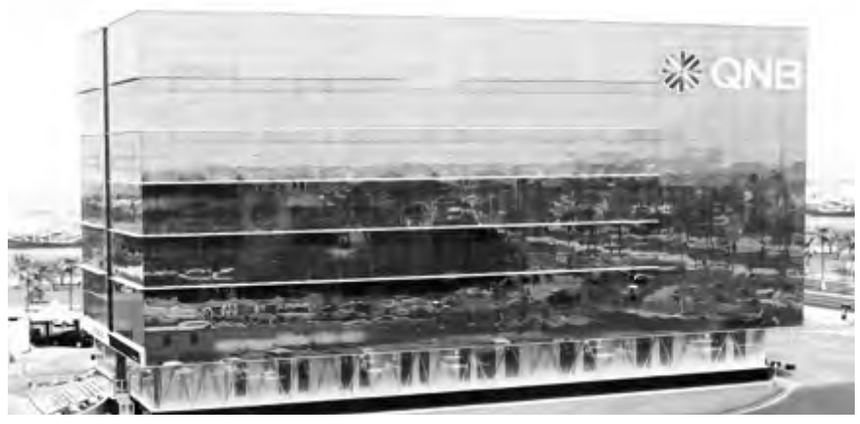

سيقوم بنك قطر الوطني QNB ، ، بإطلاق منصة CBG لشركة iGTB في 14 دولة، مما يتيح له توسيع أعماله على المستوى الدولي، وتحقيق رؤيته ليصبح بنكًا عالميًا رائدًا بحلول عام 2030، وذلك في إطار دعم رؤية قطر الوطنية (2030 (QNV من خلال رعاية شركات القطاع الخاص في البلاد.

وقع اختيار مجموعة QNB (بنك قطر الوطني)، أكبر مؤسسة مالية في العالم، على مزود خدمات التقنيات البنكية للشركات (iGTB) ، المتخصصة في المعاملات المصرفية والتقنية من شركة Intellect Design Arena Limited ، وهي شركة تابعة لـ Fintech، الأسرع نمواً بمعدل نمو سنوي مركب أعلى من 21% خلال السنوات الثلاث الماضية في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا، لتنفيذ منصة إدارة النقد الرقمية الشاملة التي ستغطي المدفوعات ومدفوعات المعالجة المسبقة، وخدمات الهاتف المحمول، وخدمات الحسابات المصرفية. سوف يتمكن النظام العالمي الجديد من بنك قطر الوطني QNB من التعامل مع كميات كبيرة وتحسين كفاءة عمليات البنك – لتعزيز أهدافه في تقديم الدعم للشركات الصغيرة والمتوسطة والبنية التحتية في البلاد، وهما مكونان أساسيان لتنويع الاقتصاد الوطني بما يتماشى مع الركيزة الاقتصادية لدولة قطر، حيث تهدف الرؤية الوطنية 2030 إلى تحويل اقتصاد الدولة إلى اقتصاد قائم على المعرفة. وعلق عادل المالكي، مدير عام إدارة تكنولوجيا المعلومات لبنك قطر الوطني QNB، قائلًا: «حتى الآن، كانت الحكومة هي المحرك الرئيسي لتنفيذ رؤية دولة قطر 2030، ولكننا نستطيع أن نلعب دورًا حيويًا في رعاية القطاع الخاص لتقديم منفذ خدمات موحد لاحتياجاتهم المالية والاضطلاع بدور رائد في توفير التمويل والسيولة لشركات البنية الأساسية. وللقيام بذلك، ولدعم قاعدة عملائنا المتنامية بشكل أوسع، نحتاج إلى نظام حديث يمكنه التعامل مع المعاملات الضخمة وتوفير الخدمات بجودة عالية وتلبية الاحتياجات الكاملة للتمويل عبر قنوات متعددة، وهو ما سوف يوفره CBX لـ iGTB».

وأضاف المالكي: «سيكون هذا الحل أيضًا عاملاً محوريًا في خطط النمو الطموحة لدينا – مما يمنحنا الأدوات اللازمة لفتح خطوط أعمال جديدة، وتقديم الدعم للأمور التنظيمية للدول المتعددة وغيرها من المتطلبات المحلية، إضافة إلى توفير الخدمات للعملاء بصورة أسرع. فالتوسع على الصعيد الدولي من أهم ركائز استراتيجيتنا لنصبح بنكًا عالميًا رائدًا بحلول عام 2030». وقال مانيش ماكان «Manish Maakan»، الرئيس التنفيذي لـ iGTB: «يسعدنا أن ندعم أكبر مؤسسة مالية في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا حيث تلعب دورها في جعل الأهداف الاقتصادية الرئيسية لقطر حقيقة واقعة، وتغطية مجموعة متنوعة من طرق الدفع والمتطلبات التنظيمية في 14 دولة. إن هذه الصفقة الكبيرة تبعث برسالة قوية حول خبرتنا الفنية والدولية، وتوفر الأساس التكنولوجي لبنك قطر الوطني QNB لمواصلة خططه التوسعية الطموحة ». وقال كي سيرينيفسان «K Srinivasan»، رئيس Intellect Design Arena Ltd في آسيا والمحيط الهادي، وجنوب آسيا والشرق الأوسط وإفريقيا: « تؤكد هذه الصفقة المميزة على إمكانية مساعدة البنوك الصغيرة والكبيرة في الشرق الأوسط، في أعقاب الأزمة المالية، على إطلاق صفقات الأعمال المصرفية وتسويقها واكتساب حصة كبيرة في السوق، الأمر الذي كانت تسيطر عليه في السابق البنوك العالمية ».

حسب تقرير «ماغنيت» حول تمويل المشاريع الناشئة خلال 2018

13 بالمئة ارتفاعاً في تمويل الشركات الناشئة بالشرق الأوسط

- صفقات قياسية بلغ عددها 366 صفقة بقيمة 893 مليون دولار
- «الإمارات» الأكثر نشاطاً واستحوذت على 30 بالمئة من مجموع الصفقات
- تفوق التكنولوجيا المالية على التجارة الإلكترونية لتصبح المجال الأكثر نشاطاً
- 155 شركة استثمرت في الشركات الناشئة بينها 47 بالمئة ليس لها استثمارات سابقة بالمنطقة

أصدرت شركة ماغنيت (MAGNITT)، منصة البيانات الرائدة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، والتي تتبع المنظومة البيئية للشركات الناشئة في المنطقة، تقريرها السنوي «تمويل المشاريع الناشئة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا» لسنة 2018. ويقدم التقرير تحليلا معمقا لتمويل الشركات الناشئة في المنطقة، ويسلط الضوء على النمو القوي للمجال، مع عدد قياسي للصفقات الاستثمارية، وزيادة إجمالي التمويل بنسبة 31% مقارنة بسنة 2017.

وحسب فيليب بحوشي، المؤسس والمدير التنفيذي لشركة ماغنيت (MAGNITT)، «فهذا مؤشر جد إيجابي، فقد شهدت سنة 2018 دخول مستثمرين عالميين إلى الساحة المحلية أكثر من ذي قبل، وإنشاء برامج تسريع جديدة في المنطقة، وإطلاق العديد من المبادرات الحكومية التي تستهدف تشجيع الابتكار، وإنشاء شركات محلية كبيرة لرأس المال الاستثماري لصناديق جديدة لمنح المزيد من التمويل». كما أشار بحوشي إلى نقطة مهمة أخرى: «نتيجة لنمو ونضج العديد من الشركات الناشئة، فقد شهدت سنة 2018 صفقات استثمار في المراحل المتقدمة في السلسلة ب وما بعدها أكثر من ذي قبل، ونتوقع استمرار هذه الوتيرة خلال سنة 2019، مع استمرار نمو الشركات الناشئة واقترابها من الخروج».

ارتفاع تمويل الشركات الناشئة المتمركزة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بنسبة 31% مقارنة بسنة 2017 سجلت سنة 2018 ما مجموعه 366 استثمارا في الشركات الناشئة المتمركزة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، بقيمة إجمالية تعادل 893 مليون دولار أمريكي. وتعد هذه الأرقام مؤشرات ممتازة للمنظومة، حيث تمثل ارتفاعاً في الاستثمار بنسبة 31%مقارنة بسنة 2017 التي بلغ فيها مجموع الاستثمارات 679 مليوندولار أمريكي. كما حافظ عدد الصفقات الاستثمارية على مستوى جيد، حيث ارتفع بنسبة3% مقارنة بسنة 2017، مما يدل على استمرار الاهتمام بالشركات الناشئة في المنطقة.

يقول كريستوفر شرودر، مؤلف كتاب «نهضة الشركات الناشئة: ثورة ريادة الأعمال في الشرق الأوسط» في تعليق له: «النجاح يولد النجاح. هناك جيل جديد من مؤسسي الشركات الناشئة الذين شهدوا نجاحات شركات رائعة، ومنهم من عمل لدى شركات كبيرة، وهم الآن يطبقون ما تعلموه في مشاريع جديدة». من المثير للاهتمام أنه عند استبعاد الحالات الخاصة للاستثمار في شركتي كريم (Careem) وسوق (Souq.com) المتمركزتين في الإمارات العربية المتحدة، توضح ماغنيت (MAGNITT) أن سنة 2018 كانت سنة قياسية من حيث التمويل، بتحقيقها لارتفاع بنسبة 31%مقارنة بالسنة السابقة وتحصيلها لمجموع استثمارات بقيمة 693 مليون دولار أمريكي في الشركات الناشئة بالشرق الأوسط وشمال إفريقيا. فهذه الأرقام أعلى من أي سنة مضت، حسب إحصائيات ماغنيت (MAGNITT). وهذا مؤشر آخر عن نضج المنظومة، والذي أدى إلى ارتفاع معدل حجم الصفقات الاستثمارية في المنطقة بنسبة 26% بشكل سنوي. 2. استمرار كون الإمارات العربية المتحدة البيئة الأكثر نشاطا واستحواذا على30% من الصفقات، تليها مصر التي تعد منظومة الشركات الناشئة الأسرع نموا، بنسبة أعلى ب7% من السنة الماضية

فيليب بحوشي

حافظت الإمارات العربية المتحدة على مركز الصدارة بفضل الدعم الحكومي المستمر، واهتمام الشركات الكبيرة بالشركات الناشئة، وزيادة اهتمام المستثمرين بالشركات الناشئة. وقد تم إجراء ما يناهز 30% من الصفقات الاستثمارية في شركات ناشئة متمركزة في الإمارات العربية المتحدة، مما يعادل70% من القيمة الإجمالية للتمويل. ومع ذلك، فالساحة في تطور مستمر. فقد كانت مصر النظام البيئي الأسرع نموا عام 2018، حيث تلقت ثاني أكبر عدد من الصفقات، بحصة تعادل 22% من مجموعها، محققة زيادة بنسبة7% مقارنة بسنة 2017. أما لبنان، فقد جاءت في المرتبة الثالثة من حيث عدد الصفقات بحصة تعادل 10% من مجموعها، لكنها شهدت أكبر نسبة تدن في تدفق الصفقات مقارنة بسنة 2017، بانخفاض بنسبة 4%.

وعلق عيسى أغابي، المسؤول عن رأس المال الاستثماري في مؤسسة التمويل الدولية (IFC) قائلا: «هناك تشجيع قوي من الحكومات لدعم الابتكار، مع زيادة مهمة في جودة وسرعة نمو الشركات الناشئة في المنطقة».

3. تَفوُّقُ التكنولوجيا المالية على التجارة الإلكترونية لتصبح المجال الأكثر نشاطاً استناداً إلى عدد الصفقات

في إشارة أخرى إلى التحولات التي تعرفها المنطقة، فقد استقطبت التكنولوجيا المالية 12% من مجموع الصفقات سنة 2018. ومن أهم هذه الصفقات، تمويل 18 مليون دولار أمريكي الذي حصلت عليه عقيد (Aqeed)، و8 مليون دولار أمريكي الذي حصل عليه واحد اينفيست (Wahed Invest)، و4.5 مليون دولار أمريكي الذي حصلت عليه إيكسبينسيا (Expensya). كما شهدنا عملية خروج تي باي (T–Pay) في مصر، والتي أدت إلى ظهور أول شركة ناشئة من نوع Dragon، وهي شركة ناشئة تدفع عملية خروجها لحجم صندوق كامل من رأس المال الاستثماري.

وقال أمير فرحة، الشريك الإداري لدى بيكو كابيتال (BECO Capital)، وأحد المستثمرين في واحد إينفست (Wahed Invest)، في تعليق له حول مجال التكنولوجيا المالية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: «لقد أصبحت الهيئات التنظيمية تتبع نهجا استشرافيا مع الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية، كما أنها تروج لمبادراتها الخاصة لتشجيع ريادة الأعمال.

أعتقد أن شركة كريم (Careem) قد لعبت دوراً كبيراً في مساعدة الهيئات التنظيمية على فهم التأثير الذي يمكن للشركات الناشئة أن تقوم به في أسواقها، مما ساعد على جعل السلطات عموما تنظر للشركات الناشئة بشكل مختلف». ولا تزال التجارة الإلكترونية حاضرة في الساحة، حيث حصلت على 11%من مجموع الصفقات، يليها مجال النقل والتوصيل الذي جاء في المرتبة الثالثة في القطاعات الأكثر شعبية من حيث عدد الصفقات لسنة 2018، بنسبة تعادل 10% من مجموع الصفقات.

4. قيام ما يزيد عن 155 شركة بالاستثمار في الشركات الناشئة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، مع كون 30% منها من خارج المنطقة، وعدم استثمار 47% منها في المنطقة من قبل.

لقد شهدت سنة 2018 ارتفاعا بنسبة 5% في عدد المؤسسات ومجموعات الاستثمار الممول التي استثمرت في شركات ناشئة بالشرق الأوسط وشمال إفريقيا مقارنة بسنة 2017. وظلت 500 ستارتابس (500 Startups) من أكثر شركات الاستثمار نشاطاً، خاصة في استثمارات المراحل المبكرة. لكن سنة 2018 شهدت أيضاً ظهور عدد من شركات الاستثمار العالمية الكبرى. استثمار غوبي بارتنرز (Gobi Partners) في هوليداي مي (HolidayMe) واستثمارات جينيرال أتلانتيك (General Atlantic) في بروبرتي فايندر (Property Finder) أمثلة تبين زيادة الاهتمام العالمي بالشركات الناشئة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.وبالأرقام، فما يعادل 30% من جميع المؤسسات التي استثمرت في الشركات الناشئة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا كانت عبارة عن مستثمرين دوليين.

وفي الحديث عن جاذبية منظومة الشركات الناشئة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في أعين المستثمرين العالميين، قال تريك حسين، نائب رئيس غوبي بارتنرز (Gobi Partners) المتمركزة في بكين: «نرى العديد من أوجه التشابه بين الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ومنظومة جنوب شرق آسيا فيما يتعلق بمؤشرات الاقتصاد الكلي، واستعمال التقنيات الرقمية، والسوق المجزأة. كما أن منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تفتقر إلى رأس المال الاستثماري، مما يجعلها أكثر جاذبية لشركات التمويل العالمية المهتمة بالمراحل المبكرة ومراحل النمو، مثل شركة غوبي (Gobi). لطالما آمنا بفكرة كون العائدات أكبر عند ندرة رأس المال.»

كما استمرت زيادة رؤوس الأموال الاستثمارية من طرف الشركات. فماجد الفطيم مستثمر رئيسي في فيتشر (Fetchr)، وقد استمر توسيع تمويلاته بالاستثمار في وادي (Wadi.com)، وشراء محفظة بيم (BEAM Wallet) ، في حين أطلقت مجموعة شلهوب أول برنامج تسريع لها في المنطقة.

وفي تحول آخر، أعلن صندوق الواحة في البحرين عن إنشاء أول صندوق صناديق محلي، بعد الاستثمار في 3 مؤسسات رأس مال استثماري إلى حد الساعة. ومن المتوقع أن تستمر هذه النزعة في صفوف الحكومات المحلية الأخرى خلال سنة 2019. وقال أريج الشكار، مدير صندوق في صندوق صناديق الواحة: «يساعد استثمارنا في رأس المال الاستثماري في دعم الشركات الناشئة المحلية للوصول إلى التمويل، مع مساعدة مؤسسات رأس المال الاستثماري للاستثمار في رواد الساحة التكنولوجية».

بالتوازي مع تحقيق الإنضباط المالي والاستدامة

«صندوق النقد العربي»: رفع وتيرة النمو الاقتصادي يحقق خفضاً ملموساً لمعدلات البطالة

جانب من الاجتماع

افتتح أمس الأربعاء الاجتماع السنوي الرابع لوكلاء وزارات المالية في الدول العربية، الذي ينظمه صندوق النقد العربي بالتعاون مع وزارة المالية في دولة الإمارات العربية المتحدة بفندق سوفيتيل في أبوظبي بدولة الإمارات العربية المتحدة، بحضور وكلاء وزارات المالية في الدول العربية وخبراء من صندوق النقد والبنك الدوليين ومنظمة التنمية والتعاون الاقتصادي، إلى جانب صندوق النقد العربي الذي يتولى الأمانة الفنية لمجلس وزراء المالية العرب. بهذه المناسبة ألقى الدكتور عبدالرحمن بن عبدالله الحميدي، المدير العام رئيس مجلس إدارة صندوق النقد العربي، كلمة في الجلسة الافتتاحية، أشار فيها إلى أبرز التحديات التي تواجه الدول العربية في المرحلة الراهنة والتي تتمثل في مدى القدرة على رفع وتيرة النمو الاقتصادي إلى مستويات تفوق 5 في المئة بما يساعد على تحقيق خفض ملموس لمعدلات البطالة، بالتوازي مع تحقيق الإنضباط المالي والاستدامة المالية، مثمناً في هذا الصدد جهود التنويع الاقتصادي واصلاحات منظومة الدعم التي تقوم بها الدول العربية، وكذلك الإهتمام الملحوظ لتعزيز الموارد العامة لمقابلة الإنفاق الحكومي المتزايد وتحسين أوضاع المالية العامة، وتعزيز كفاءة إدارة الدين العام. تطرق إلى الموضوعات التي سيتم مناقشتها خلال يومي الاجتماع، والتي من أهمها سياسات تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية وتعزيز دورها في تحفيز النمو المستدام، مشيراً في هذا الصدد إلى أن تطوير قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة، يتطلب الكفاءة والتنافسية التي تسهم في زيادة خلق فرص العمل والإنتاج ذو القيمة المضافة المرتفعة. كما شدد على أهمية مواصلة الحكومات العربية في تبني نهج شامل بهدف وصول تلك المشروعات إلى التمويل الملائم والمستدام، إلى جانب المساعدة على خلق بيئة داعمة ومُحفزة للأعمال، وبناء قدرات رأس المال البشري ورفع كفاءة البنية التحتية. كما أشار إلى ورقة العمل التي أعدها صندوق النقد العربي حول إصلاحات إدارة الدين العام، مشيراً في هذا الصدد إلى أهمية هذا الموضوع خصوصاً في ظل استمرار ارتفاع نسبة الدين العام للدول العربية المُقترضة إلى الناتج المحلي الإجمالي لتبلغ حوالي 105 في المائة خلال عام 2017، مقارنةً بنسبة 100 في المائة خلال عام 2016، مشيداً في هذا الصدد إلى جهود الدول العربية لتطوير منظومة إدارة الدين العام، والتي من أهمها إنشاء وحدة تنظيمية لتتولى إدارة عمليات الدين العام، وكذلك تطوير وتنمية أسواق التمويل المحلية. أكد معاليه في هذا السياق، على أهمية متابعة الجهود في تعميق أسواق الدين المحلية وتوسيع قاعدة المستثمرين فيها، بما يعزز من سيولة هذه الأسواق.